### افتتح مجمعاً قضائياً في محردة

# وزير العدل: مكان يليق بعمل القضاة ويخفف الأعباء عن المواطنين

## المحامي العام بحماة لـ«الوطن»: سيتم أتمتة العمل وأرشفة الوكالات بالعدل

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير العدل القاضي أحمد السيد أن سورية ماضية في تقديم الخدمات لمواطنيها، رغم الحرب الاقتصادية الجائرة والظالمة التي تشنها عليها القوى الغربية الغاشمة، بهدف النيل من صمودها وعزتها، وتحقيق مشاريعها العدوانية بالمنطقة.

وبيّن الوزير خلال افتتاحه أمس المجمع القضائي في مدينة محردة، بحضور أمين فرع حماة لحزب البعث أشرف باشوري، ومحافظ حماة محمود زنبوعة، أن هذا المجمع يسهم في تخفيف الأعباء عن المواطنين ويؤمن مكان عمل يليق بالقضاة، مشدداً على ضرورة سيادة القانون، وإيصال الحقوق لأصحابها.

وأوضح أن افتتاح هذا المجمع في مدينة محردة، يأتي في إطار التوسع الأفقي في بناء المحاكم والمجمعات القضائية، وأن هذا البناء الحضاري تستحقه محردة المدينة الصامدة التي قاومت الإرهاب بكل أشكاله.

وتمنى الوزير أن تشهد بقية مدن ومناطق المحافظة إحداث أبنية حضارية لمجمعات قضائية، كمثل هذا المجمع.

بدوره بيّن المحامي العام بحماة نضال حمدون لـ «الوطن»، أن المجمع يتضمن محاكم البداية المدنية والجزائية والصلح المدني والجزائي وقضاة التحقيق والنيابة والقضاة الشرعيين وكتّاب العدل ودواوينهم، إضافة إلى طابق مخصص لسكن القضاة.

وأشار إلى أن المجمع يخدّم مدن محردة وحلفايا وكفرزيتا واللطامنة وكرناز، وقرى شيزر والصفصافية والتريمسة والجديدة ومعرزاف والمجدل والحماميات ودامس وكفرهود.

ولفت إلى أن أهمية هذا المجمع تكمن في تخفيفه الضغط على القصر العدلي بحماة، والعبء عن المتقاضين من أبناء وأهالي تلك المدن والقرى من ناحية التنقل وحسب اختصاص المحاكم.

وأوضح المحامي العام أنه ستتم أتمتة العمل القضائي في هذا المجمع، وأرشفة وكالات الكاتب بالعدل وإصدارها إلكترونياً. كما سيتم إصدار الوثائق العقارية وبيانات القيد والأحوال المدنية إلكترونياً أيضاً.

من جانبه، عبّر عضو مجلس الشعب ماهر قاورما عن ارتياح أهالي منطقة محردة الكبير لافتتاح هذا المجمع بمنطقتهم، لكونه يخفف من معاناتهم في التنقل لمدينة حماة ومن النفقات والأعباء المالية التي كانوا يتكبدونها عند حاجتهم لمتابعة إجراءات المعاملات القانونية والقضائي في محاكم حماة.

وبيّن أن هذا المجمع سيخدم المنطقة على الوجه الأكمل ويريح أهاليها من كل الأعباء التي كانت تواجههم عند التوجه إلى حماة.

---

### أكثر من ٣٥ مليار ليرة تقدمها برامج الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية

## العرنجي لـ«الوطن»: آخر موعد لاستلام مكافأة المسرّحين من الخدمة منتصف كانون الأول

محمود الصالح

كشف المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي عن صرف ما يقارب ٣٠ مليار ليرة سورية للمسرّحين من الخدمة الإلزامية حتى الآن، وكما بلغت المبالغ التي تحملها الصندوق على البرامج التي ينفذها منذ بدايتها وحتى نهاية الشهر الماضي ٣٥,١ مليار ليرة، وهي تشكل نوع من الدعم الاجتماعي الذي ينسجم مع الأهداف والدور الذي وجد من أجله الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.

وبين المدير العام للصندوق في تصريح لـ«الوطن» أن المعونة للمسرحين قدمت خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ فقط لمن تم تسريحه من الخدمة الإلزامية وأمضى في الخدمتين الإلزامية والاحتياطية خمس سنوات، أو لمن سرح من الخدمة بسبب الإصابة وكان العجز لديه أقل من ٣٥ بالمئة ولم يحصل على راتب تقاعدي من أي جهة تأمينية.

وأكد العرنجي ضرورة مراجعة المسرحين ممن يستحقون هذه المكافأة المقدمة من الصندوق = الصندوق خلال فترة أقصاها الخامس عشر من كانون الأول القادم، لأن هذه المبالغ يجب صرفها حكماً قبل نهاية العام الحالي، مشيراً إلى أن هؤلاء هم فقط المقبولون في المرحلة الثانية من عام ٢٠٢٠ ولم يستلموا كامل المكافآت المستحقة لهم لدى الصندوق.

وعن مراحل العمل في البرامج التي يدعمها الصندوق ذكر المدير العام أن برنامج تعويضات قوات الدفاع الشعبي الشهرية بلغت خلال الشهر الماضي ٢٨,٦ مليون ليرة واستفاد منها ٢٢٠ شخصاً وفي تموز استفاد من البرنامج ١٦٧٥ شخصاً بمبلغ إجمالي قدره ١٦٧,٥ مليون ليرة سورية ممن يتراوح العجز لديهم بين ٧٠-٧٥ بالمئة.

أما برنامج الإقراض فقد قام الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بتحويل المبالغ المترتبة عليه لقاء تحمله نسبة من فائدة القروض التي قدمتها المصارف المتعاقد معها لمصلحة برنامج الصندوق، حيث تم تحويل مبلغ ٣٢,٦ مليون ليرة خلال العام الحالي فقط أما مجموع الفوائد التي تحملها الصندوق لقاء قروض المصرف الزراعي عن كل السنوات فقد كانت ٩٣,٧ مليون ليرة كفائدة للمصرف الزراعي التعاوني استفاد منها ٢٠٥٨ مقترضاً، وإلى المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ٢٩٨,٤ مليون ليرة خلال العام الحالي استفاد منها ٩٧١ مقترضاً، وخلال العامين الماضي والحالي سدد الصندوق ٣٠٥,٥ ملايين ليرة استفاد منها ٣٢٩٢ مقترضاً، وللمصرف التسليف الشعبي ٢٠٠ مليون ليرة فقط استفاد منها ثلاثة مقترضين خلال العام الحالي فقط.

وبالنسبة لبرنامج معونة بدل التعطل عن العمل بلغت ٣ مليارات ليرة سورية استفاد منها ٣٠٠٧٠ متعطلاً عن العمل.

---

### ٥ كنائس و١٠ جوامع و١٠ أسواق أثرية

## دراسة لإعادة تأهيل اللاذقية القديمة

اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف رئيس دائرة حماية المدينة القديمة في اللاذقية تيسير وطفة لـ«الوطن»، عن إعداد دراسة لصيانة مواقع أثرية تضم جوامع وخانات وأسواقاً ضمن المدينة القديمة، مؤكداً العمل على تأهيل وحماية النسيج العمراني التراثي للمدينة.

وبيّن وطفة أنه توجد ضمن المدينة القديمة ٥ كنائس منها كنيسة اللاتين، و١٠ جوامع منها الجامع الغربي والجامع القديم، و٤ خانات منها خان الدخان، وخان الحنطة، و١٠ أسواق أثرية منها سوق البزار، سوق أوغاريت، المقبي، الداية، وسوق القناصل الذي يتميز بتقنية هندسية معمارية تفوق الهندسة الحالية، فيه أقواس وتقاطعات غاية في الدقة، إضافة لدور سكنية و٣ حمامات وقباب وقناطر، لافتاً إلى أن المساحة الإجمالية للمدينة القديمة حوالي ٦٦٦ ألف متر مربع (٦٦٦ دونماً).

وأشار إلى أن المدينة القديمة تضم في حدودها أحياء الشيخ ضاهر، الكاملية، العوينة، القلعة، الصباغين، الشحادين والصليبة، مشيراً إلى أنها تقع وسط مدينة اللاذقية وحدودها الشرقية شارع ميسلون، وحدودها الجنوبية شارع عبد القادر الجزائري، في حين أن حدودها الغربية تقع عند شارعي بغداد و٨ آذار، والشمالية عند شارع ١٤ رمضان.

وأوضح رئيس الدائرة أنه يتم العمل على إعداد دراسة للأبنية الآيلة للسقوط التي تشكل خطراً على السلامة العامة، للعمل على ترميمها حرصاً على سلامة القاطنين أو المارة في الشارع، لافتاً إلى أنه خلال السنوات الثلاث الماضية تم هدم ١٥ بناء آيلاً للسقوط واستبداله ببناء حديث مع المحافظة على هوية المدينة القديمة والتقيد بنظام ضابطة البناء الخاص بهذه المدينة بالتعاون مع مديرية الآثار والمتاحف، منوهاً إلى أنه لا يتم هدم أي عقار إلا بعد موافقة لجنة حماية المدينة القديمة برئاسة محافظ اللاذقية.

ولفت إلى أن اللجنة تم إحداثها بموجب قرار من رئيس الحكومة يحمل الرقم ١٥٦٧ تاريخ ١٩٨٩، وتم تعديله عام ١٩٩٨ بالقرار رقم ٥٩٤٧. وتم تحديد مهامها بتطبيق قانون الآثار والقوانين الأخرى المتعلقة بحماية نسيج المدينة القديمة ومبانيها الأثرية، واقتراح الوجائب والتسجيل الأثري لحماية المباني وفق قانون الآثار، إضافة لمهام الإشراف على تطبيق نظام الضابطة والنظر في طلبات تعديل الأوصاف والهدم ورخص البناء المتعلقة بالمباني القديمة، ووضع الخطط اللازمة لعمليات الترميم والموافقة على الكشوف، ووضع خطة لاستثمار المباني القديمة والمناطق.

ونوه إلى مشكلات تعترض عمل اللجنة، ومنها كيفية ترميم المباني الخاصة التي ترى دائرة آثار اللاذقية ضرورة المحافظة عليها وعدم هدمها، وذلك لكون هذه المباني قديمة وغير سليمة إنشائياً وتسبب خطراً على السلامة العامة، وكيفية تأمين الأموال اللازمة للترميم أو التدعيم.

وأردف بالقول: إن هناك بعض أجزاء الأبنية الخاصة التي لا تحمل أي صفة أو طابع أثري، متهالكة وقابلة للانهيار ومعظمها شرفات منازل، إذ يتم إخطار أصحابها بضرورة تدعيمها أو هدمها لكن من دون جدوى أحياناً.

وعن الخطط المقبلة، قال وطفة: إن الدائرة تعمل على تأهيل بعض أجزاء المدينة القديمة، بعد تجربة تأهيل السوق المقبي قرب ساحة البلدية القديمة، عبر عقد مع إحدى جهات القطاع العام، ليتم اقتراح موقع آخر بالطريقة نفسها في المرحلة اللاحقة.

وبين وطفة أنه سيتم العمل على إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المحال والمنازل في معظم شوارع المدينة من أجل إعادة تأهيل الأرصفة بالتعاون مع دائرة حماية المدينة القديمة في مجلس المدينة ما يحسّن من الأرصفة بشكل كبير ويضيف جمالية للمحال التجارية تعود بالنفع على أصحابها بالوقت نفسه.

وأشار إلى أنه سيتم تعميم تجربة المظلات الموحدة في شارع الغافقي لتكون بنموذج وشكل واحد، وأنه تم إخطار أصحاب المحال بضرورة التقيد بالنموذج المحدد من دائرة حماية المدينة القديمة للمظلة، ليتم بعدها تكرار التجربة على المحال المطلة على ساحة الشيخ ضاهر مع دراسة وضع إنارة تزيينية مختلفة فيها.

وأكد وطفة أهمية العمارة التراثية من ناحية الجذب السياحي عبر معالم أثرية ومعمارية مميزة، منوهاً إلى أن الحفاظ عليها واجب وحمايتها من التعديات ضرورة بكل المقاييس الحضارية، لمنع تغيير النسيج العمراني، لافتاً إلى التنسيق مع مديرية الآثار والمتاحف التعاون لتوثيق مشروع إلكتروني للمواقع الأثرية، ليكون مشروعاً على المستوى العالمي وليس على المستوى المحلي فقط.

---



### تعمل من «تحت الطاولة».. ضبط مراكز تعليم مخالفة تسيء للسنة التحضيرية وتضر الطلبة؟!

# وزير التعليم العالي: تطوير وتحديث المناهج والخطط الدراسية في الكليات الطبية

فادي بك الشريف

حذرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من انتشار عدد من مراكز التدريب غير المرخصة الدخيلة على السنة التحضيرية عبر اعتمادها لعدد من النماذج الامتحانية وتقديم معلومات غير دقيقة، الأمر الذي يؤدي إلى رسوب عدد من الطلاب، متوعدة بملاحقة جميع المراكز بهذا الخصوص على الإطلاق وأي جوانب تطبيقية تدرس في (السنة التحضيرية) فإن عملها من تحت الطاولة من دون أي مرجعية رسمية أو اعتمادية.

وعلمت «الوطن» أنه تم إغلاق مالا يقل عن ٣ مراكز مخالفة غير مرخصة تقدم معلومات غير دقيقة فيما يخص السنة التحضيرية للكليات الطبية، وأن هناك ملاحقة من الوزارة بالتنسيق مع المحافظات وذلك لضبط أية مخالفات وأي انتشار لمثل هذه المراكز غير المعتمدة والتي تقدم معلومات مغلوطة، وينعكس وجودها بشكل سلبي على شريحة كبيرة من الطلاب.

في السياق، عاد الحديث عن السنة التحضيرية وضرورة إلغائها ليطفو على السطح وسط مناشدات من الطلاب لعدم فاعلية وجودها، في الوقت الذي يجمع عليه المختصون وخاصة في أروقة التعليم العالي على ضرورة بقائها لكن بشرط العمل على تطويرها بما ينعكس إيجاباً على صعيد المناهج المدرسة.

هذا وترأس وزير التعليم العالي بسام إبراهيم اجتماعاً نوعياً مع المشرفين ومدرسي عدد من المقررات في السنة التحضيرية لكليات (الطب البشري- أسنان- صيدلة) بهدف مناقشة مناهج ومقررات السنة التحضيرية والتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية فيها.

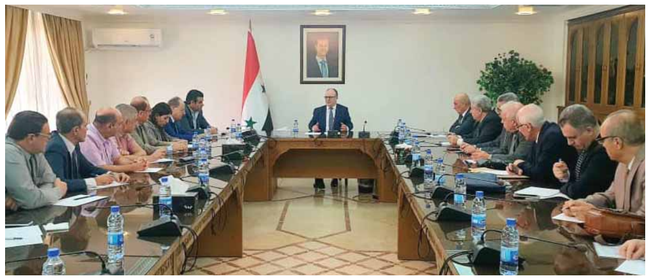

• العمر لـ«الوطن»: إما تصويب السنة التحضيرية أو الاستعاضة عنها باختبار قبول تخصصي

• لا شكاوى حول وجود تلاعب بتسريب الأسئلة.. لكن نسبة النجاح منخفضة ببعض المقررات

وأكد الدكتور إبراهيم أهمية تقييم السنة التحضيرية من كل جوانبها من حيث تطوير وتحديث المناهج والخطط الدراسية ووضع تصورات ورؤية موحدة من شأنها تحسين مدخلات ومخرجات التعليم العالي وتحسين جودته.

وتم خلال الاجتماع الوقوف على بعض الصعوبات وعرض عدد من المقترحات التي من شأنها تخفيف العبء الدراسي على الطلاب في السنة التحضيرية ولاسيما الحد من ضخامة بعض المقررات الدراسية ومواءمتها مع التطورات العلمية وتكثيف الجهود لتحسين عملية التدريس باستخدام وسائل علمية تقانية حديثة تحصن الطالب من الدورات التدريبية خارج الجامعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الوطني لطلبة سورية رئيس مكتب الدراسات وقضايا الطلبة عماد العمر أنه تم خلال الاجتماع اقتراح إما الإبقاء على السنة التحضيرية والعمل على تطويرها ودراستها من كل الجوانب، أو الاستعاضة عنها ببدائل، ولاسيما اقتراح إجراء امتحان أو اختبار قبول تخصصي كفيل بالهدف المطلوب.

وأكد العمر أنه لا إلغاء للسنة التحضيرية لهذا العام، لتبقى الأمور على ماهي عليه، مشيراً إلى أن هناك إجماعاً على الإبقاء عليها مع مناقشة عدد من الطروحات والأفكار ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بالمناهج الدراسية لتتواءم مع الطب والصيدلة وطب الأسنان، مضيفاً: بحيث إن هذه المناهج تخدم كلية على حساب غيرها وكذلك عدد من السنوات مقارنة بأخرى.

وبين عضو المكتب التنفيذي أنه تم طلب التحضير لاجتماع تخصصي تحضره اللجان المختصة بالمناهج وأساتذة الكليات الطبية، للوصول إلى آلية عمل تطبيقية واضحة، مع التطرق لأسباب نسب النجاح المنخفضة في بعض المواد مع بحث نوعية الأسئلة ونسب الحضور المنخفضة في المواد النظرية، مع دعوة المشرفين على السنة التحضيرية لحضور مجالس الجامعات.

وقال: لم يردنا أي شكاوى على الإطلاق حول وجود تسريب أسئلة أو أي تلاعب في السنة التحضيرية من دون أي إشكالية بالأسئلة الموضوعة، مبيناً أن الأمر مضبوط. وأضاف: رغم ارتفاع المعدلات هناك ٨٥٠٠ طالب في السنة التحضيرية.

وأشار العمر إلى موضوع المراكز التي تدرس مواد السنة التحضيرية التي تعتمد على نماذج تتسبب برسوب الطلاب، مبيناً أنه تم التطرق لإغلاق عدد من المراكز التي تعتمد قوالب جاهزة، علماً أن هناك متابعة لضبط هذه المعاهد أو المراكز التي لا تعتمد على منهجية علمية، مبيناً أنه لا يوجد مراكز مرخصة مسموح لها بإعطاء مناهج للسنة التحضيرية.

---

### إصابات بالتهاب الكبد الفيروسي في طرطوس

# صحة طرطوس لـ«الوطن»: أعداد محدودة وكلها اكتفت بعلاجات منزلية

طرطوس- ربا أحمد

بعد تزايد أعداد المواطنين المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي في منطقة الكفرون بطرطوس، التقت «الوطن» رئيس دائرة الأمراض السارية والمعدية بمديرية صحة طرطوس الدكتور معتز عنوم الذي بين أن الإصابات لم تصل للمئات كما تم التداول، مؤكداً أنها لم تتجاوز العشرات، حيث أبلغت الدائرة من قبل المركز الصحي بمنطقة الكفرون عن تزايد حالات التهاب الكبد على اعتبار أن الإصابات كانت موجودة ولكن بأعداد محدودة ليتبين تزايدها خلال فترة قصيرة، فقامت الدائرة برعاية كاملة للمرضى بعلاجات منزلية لا تستدعي المشافي، وبقطف عينات من مياه نبع الشيخ حسن ومصادر المياه في المنطقة وضمن المدارس والمنازل، إضافة إلى عينات من الخضراوات الموجودة في السوق، وعينات زرع جرثومية للمياه من مناطق مختلفة.

وأوضح أنه تبين أن نسبة الكلور مطابقة للمواصفات ولا يوجد أي إشكال وتم توزيع أقراص كلور للمدارس والمنازل وإقامة عدد من محاضرات التوعية حول أعراضه وكيفية انتشاره والوقاية منه.

وعن عدد المرضى الذي احتاجت حالتهم دخول المشفى، أوضح عنوم أنه لا توجد أي حالة تطورت واستدعت دخولها المشفى والعلاجات كلها منزلية تتم بإشراف من المراكز الصحية في المناطق.

وعن مناطق الانتشار والسبب، أشار إلى أن الحالات موجودة في كافة أنحاء المحافظة ولكن بأرقام محدودة وكانت ذروتها في منطقة مشتى الحلو ضمن أربع قرى ممتدة وراء بعضها وهي الباقرية والكفرون وحيلاتا وذلك غالباً نتيجة العدوى وسوء فترة الحضانة التي تمتد من ثلاثة أيام وحتى الشهر.

وعليه طالب غنوم المواطنين بالاعتماد على مصادر المياه الرئيسية وتعقيم الخضر بالخل والملح والالتزام في المنازل لمن تظهر عليه أعراض المرض.

بدوره رئيس المنطقة الصحية في الكفرون غياث علي أوضح لـ«الوطن» أن ذروة أعداد المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي A كانت خلال شهر أيلول والآن فترة تسطح لأعداد الحالات والإصابات، علماً أن أعمار المصابين تراوحت بين ٣-٤٩ سنة وجميعها ضمن علاجات منزلية بدأت بوجع بالعمود وتلتها أوجاع معدة وإقياء وحرارة ووهن عام، رافقتها بداية حالة من الذعر والتوجه للمشافي أو إجراء تحاليل غير مطلوبة، واليوم باتت الناس تعتمد على المراكز الصحية كونها بجهوزية كاملة والكادر الطبي موجود للإشراف على كل الحالات، موضحاً أن قرب المشتى من حمص يؤدي لشراء خضراوات مروية بالصرف الصحي.

وطلب من المواطنين التحلي بالوعي قدر الإمكان وعدم إرسال الأولاد المشكوك في حالاتهم إلى المدارس والاهتمام بنظافة الطلاب وعدم استخدام عبوات المياه العائدة للآخرين أو الطعام، وتعقيم الطعام جيداً.